اللواء القملي يؤكد أهمية تعزيز دور المرأة وتمكينها في تنفيذ مهام خفر السواحل

عدن / خاص :

عـ قد رئيس مصلحة خفر السواحل اليمنية، اللواء الركن خالد علي القملي، في العاصمة المؤقتة عدن اجتماعًا مع الكادر النسائي من ضباط وصف وأفراد المصلحة، لمناقشة تقييم الأداء خلال عام 2025 ومتطلبات المرحلة القادمة واحتياجات العمل المستقبلية.

وأكد القملي خلال الاجتماع أهمية تعزيز دور المرأة وتمكينها في تنفيذ مهام خفر السواحل ضمن استراتيجية إعادة بناء القدرات المؤسسية، التي تتضمن تطوير التدريب، وتحسين بيئة العمل، وتوسيع مشاركة المرأة في المهام القيادية و الإدارية والأمنية، كما تم استعراض مقترحات لتطوير الأداء ورفع كفاءة الكادر النسائي.

حضر الاجتماع العميد عبد الرحمن موسى مدير عام الأمن البحري والعميد نور عبد الله مدير عام التخطيط.

وفي سياق متصل، شارك اللواء القملي، اختتام الدورة التدريبية المتقدمة في إنفاذ القانون البحري الدولي، التي نُظمت بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وشارك فيها ممثلون من عدة جهات حكومية معنية بالأمن البحري.

وأكد اللواء القملي في كلمته أن امتلاك المعرفة القانونية المتخصصة يمثل عنصراً أساسياً في نجاح مهام إنفاذ القانون البحري، وتعزيز الحضور القانوني للدولة في البحر، وحماية السيادة الوطنية والمصالح الاستراتيجية، داعياً المشاركين إلى نقل المهارات المكتسبة إلى وحداتهم ومؤسساتهم، وتوظيفها في تطوير الأداء الميداني ورفع الجاهزية العملياتية.

كما رحب العميد القملي بالمحاضر الدولي الدكتور فاضل كاسب، خبير القانون البحري، مشيدًا بالدور النوعي الذي قدمه من خلال منهج تدريبي متخصص أسهم في رفع كفاءة المشاركين وتعزيز فهمهم للإطار القانوني الدولي الحاكم للعمليات البحرية.

وفي ختام الفعالية، تم تكريم 16 مشاركاً من القطاعات الحكومية ذات العلاقة بالأمن البحري، ومنحهم شهادات إتمام الدورة، وسط تأكيد على أهمية مواصلة التدريب والتأهيل المؤسسي، وتوسيع برامج بناء القدرات في مجال الأمن البحري.

وعلى هامش الفعالية، كرّم رئيس المصلحة اللواء الركن خالد القملي الضابطين الملازم ثاني خالد الجعملي والملازم ثاني صقر عبد الكريم لحصولهما على درجة الامتياز الأكاديمي في الكلية الحربية هذا العام.

وأشار رئيس المصلحة إلى أن هذا التكريم يأتي في إطار تحفيز الكوادر الشابة، وتعزيز ثقافة التفوق العلمي والمهني داخل المؤسسة، بما يسهم في تطوير الأداء المؤسسي ومواكبة متطلبات المرحلة وتحديات الأمن البحري.

الى ذلك، شاركت مصلحة خفر السواحل اليمنية، إلى جانب جهات وطنية مختصة، في أعمال الأسبوع الإقليمي للأمن البحري واجتماعات اللجنة التوجيهية للبرنامج الإقليمي للأمن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن، والذي عُقد في العاصمة الكينية نيروبي بمشاركة ممثلين عن دول المنطقة والمنظمات الدولية.

وضم الوفد اليمني ممثلين عن مصلحة خفر السواحل، والسلطة القضائية، والنيابة العامة، والجهات ذات العلاقة بالموانئ والأمن البحري، حيث تناولت الاجتماعات ملفات تعزيز الأمن البحري ومكافحة الجريمة المنظمة وعمليات التهريب، وتطوير قدرات إنفاذ القانون في البحر الأحمر وخليج عدن.

وناقش المشاركون عددًا من القضايا المرتبطة بتطوير التشريعات الوطنية الخاصة بأمن الموانئ والملاحة، ودعم أنظمة مراقبة الحركة البحرية، وتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق بين الدول المشاطئة، إضافة إلى دعم قدرات المؤسسات الأمنية والقضائية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود.

وأكد ممثلو خفر السواحل اليمنية على أهمية التعاون الإقليمي والدولي في حماية الممرات البحرية الدولية التي تشكل شريانًا حيويًا للتجارة العالمية، مشددين على ضرورة مواصلة دعم برامج التدريب وبناء القدرات المؤسسية.

وثمنت المصلحة الدعم الفني والبرامجي المقدم من الشركاء الدوليين، مؤكدة حرصها على مواصلة العمل المشترك لتعزيز الأمن والاستقرار البحري في المنطقة.

ورشة حول الإصلاحات الاقتصادية وحماية الموارد بعدن

عدن / سبأ / خاص:

نظمت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالشراكة مع مؤسسة الرابطة الاقتصادية، أمس، في العاصمة المؤقتة عدن، ورشة عمل بعنوان «نحو تنفيذ فعال للإصلاحات الاقتصادية وحماية الموارد» لمناقشة سُبل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بفعالية مع حماية الموارد العامة.

وألقى ميسر الورشة رئيس مجلس أمناء الرابطة الاقتصادية الدكتور حسين سعيد الملعسي كلمة رحب فيها بالحضور ومشاركتهم في الورشة والذي يوضح الاهتمام المجتمعي الكبير بالإصلاحات الاقتصادية، مقدماً لمحة بسيطة لمجريات الورشة وأهدافها وأهمية المخرجات والتوصيات المتوقعة منها.

وبدورها ألقت القاضية أفراح بادويلان رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد كلمة أكدت خلالها على أهمية هذه الورشة التي تعمل على تعزيز المشاركة المجتمعية في دعم الإصلاحات وتقدم تغذية راجعة لصناع القرار تسهم في تعزيز برامج الإصلاحات، مشيرة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية لم تعد خياراً مؤجلاً بل أصبحت ضرورة وطنية عاجلة لحماية موارد الدولة ووقف التدهور الاقتصادي.

وأشارت بادويلان، إلى أن الهيئة كان لها حضور مبكر في مواجهة الاختلالات المالية منذ العام 2021م، حيث وجهت بمذكرات رسمية لإغلاق الحسابات الإيرادية المخالفة خارج الخزينة العامة، وفتحت ملفات تحقيق واسعة شملت جهات حكومية وصرافين، من بينها القضية المتعلقة بمصافي عدن التي سُحب منها ما يزيد على 15 مليون دولار، مؤكدة أن الوقاية من الفساد أقل كلفة على الدولة من مكافحته بعد وقوعه.

كما قُدمت خلال الورشة خمس أوراق عمل نقاشية قدمها خبراء متخصصون ناقشوا فيها العديد من المواضيع المرتبطة بعنوان الورشة، فكانت الورقة الأولى بعنوان (آليات تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحديد أولوياتها في اليمن) وقدمها فارس النجار المستشار الاقتصادي بمكتب رئاسة الجمهورية، وكانت الورقة الثانية بعنوان (آليات تنفيذ خطة الإصلاحات الاقتصادية في اليمن: تحليل أهمية الخطة في إطار الاصلاحات الاقتصادية الشاملة) قدمها الدكتور «يوسف سعيد أحمد» أستاذ الاقتصاد المشارك جامعة عدن مستشار البنك المركزي، فيما كانت الورقة الثالثة بعنوان (أهمية دور الأجهزة الرقابية في تعزيز ودعم تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية والحفاظ على الموارد) قدمها حسين شيخ بارجاء عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وجاءت الورقة الرابعة بعنوان (مخاطر تعثر تنفيذ خطة الإصلاحات الاقتصادية) قدمها الدكتور محمد قاسم المفلحي المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن.

وكانت الورقة الخامسة والأخيرة بعنوان (مكافحة التهرب الضريبي والجمركي كأداة استراتيجية في الإصلاح الاقتصادي وتحسين كفاءة التحصيل في اليمن) قدمها الدكتور «ناظم صالح إسماعيل» من مصلحة الضرائب.

وأكدت التوصيات الصادرة عن الورشة، على أهمية الإصلاحات الاقتصادية، والدعم الكامل لخطة الإصلاحات الاقتصادية المقرة، وأهمية التنفيذ الكامل لقرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) بما يضمن استعادة السيادة المالية وحشد الموارد المالية..مشيرة إلى أن نجاح الإصلاحات مرتبط بإرادة سياسية حاسمة تحمي القرار (11) وتفرض الامتثال على السلطات المحلية.. مشددة على ضرورة وأهمية تفعيل العمل بالميزانية العامة للدولة بدلا من خطة الانفاق مع التحول الى نظام الخزانة الموحدة.

كما أوصى المشاركون، بإعداد خطط تنموية وطنية مزمنة قابلة للتطبيق بالشراكة مع المانحين والقطاع الخاص..مؤكدين على ضرورة معالجة منظومة الأجور والتقاعد، والازدواج الوظيفي .. مشددين على أهمية تطبيق تعرفة واحدة للجمارك، وتحرير الدولار الجمركي مع استثناء السلع الأساسية.

وأوصى المشاركون أيضاً، برقمنة المالية العامة، وإلغاء التعامل النقدي بالكامل في الإيرادات الحكومية، والتأكيد على توسيع الوعاء الضريبي، ومكافحة التهرب الضريبي، وإصلاح المؤسسات الضريبية، وضرورة ضبط النفقات وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق نحو الرواتب والخدمات الأساسية .. مشيدين بما تحقق من إجراءات في سوق الصرف..مؤكدين الحفاظ على حالة الاستقرار واتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز الريال اليمني لحماية القدرة الشرائية ورفع الشفافية في سوق الصرف وضبط المضاربة من خلال تعزيز دور لجنة تنظيم وتمويل الواردات والإشادة بما تم من نتائج عمل للجنة.

وأكدت التوصيات على تعزيز دور الأجهزة الرقابية من خلال تمكين الجهاز المركزي والهيئة العليا لمكافحة الفساد من الرقابة المسبقة واللاحقة ومتابعة مهامهما في ضبط الموارد المالية للحكومة، وضرورة ربط الالتزام بتنفيذ قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لسنه 2025 بحوافز وعقوبات واضحة لمن يرفض التنفيذ من الجهات المعنية..حاثة الحكومة على أهمية دعم القطاعات الإنتاجية من خلال إعطاء الأولوية للكهرباء والنقل والقطاعات الزراعية والسمكية والصناعة التحويلية، وتحديث مصافي عدن لخفض فاتورة الوقود المستورد وتحسين بيئة الاستثمار وتبسيط الإجراءات.

وشددت على سرعة تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن مجلس القيادة الرئاسي، ووزارة المالية، والبنك المركزي، والشركاء الدوليين، لمتابعة تنفيذ قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لسنة 2025 بشأن الموافقة على خطة أولويات الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، وأهمية تحديث القوانين المنظمة لعمل الأجهزة الرقابية بما ينسجم مع المعايير الدولية.

وتضمنت التوصيات، إلزام المؤسسات الحكومية بنشر البيانات المالية وتقارير الإنفاق والعقود والمشتريات بشكل دوري، والتشديد على تنفيذ القرارات الخاصة بتوريد الإيرادات من كافة المصادر إلى الحسابات المخصصة في البنك المركزي، وإغلاق أي حسابات مخالفة لدى البنوك وشركات الصرافة الأخرى، والتأكيد على أهمية تحسين بيئة الاستثمار، وتطوير شراكة فاعلة مع القطاع الخاص، ودعم النشاط الخاص لأهميته كمصدر أساسي للموارد المالية.

اختتام الدورة المتوسطة للوبائيات الحقلية بعدن

عدن / سبأ:

اختتمت، في العاصمة المؤقتة عدن، فعاليات الدورة المتوسطة للوبائيات الحقلية التي نظمها المعهد الوطني للصحة العامة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الجائحات.

وتلقى 15 متدربًا خلال الدورة التي استمرت 9 أشهر، برنامجًا تدريبيًا مكثفًا، اشتمل على معارف نظرية وتطبيقات عملية في مجالات الوبائيات الحقلية، وأساليب الرصد، والاستجابة السريعة، وطرق تحليل البيانات الوبائية، وتنفيذ الدراسات الميدانية، بما يسهم في تمكين الخريجين من الاضطلاع بدور أكبر في حماية الصحة العامة ومواجهة تفشي الأمراض.

وفي حفل الختام الذي حضره وكيل وزارة الصحة لقطاع الرعاية الصحية الأولية، الدكتور علي الوليدي، أكد وزير الصحة العامة والسكان، الدكتور قاسم بحيبح، أن الاستثمار في بناء قدرات الكوادر الوطنية يمثل الركيزة الأساسية للنهوض بالقطاع الصحي.. مشيرًا إلى أن الوزارة تعوّل كثيرًا على الشباب المتخصص في علوم الوبائيات لدعم جهود الدولة في السيطرة على الأمراض ومكافحة الأوبئة.

وأشاد الوزير بالدور الذي يضطلع به المعهد الوطني للصحة العامة في تنفيذ دورات نوعية أسهمت في رفد النظام الصحي بكفاءات قادرة على القيام بمهام الرصد والتحليل والاستجابة.. مبيناً أن الدراسات الميدانية التي نفذها المتدربون خلال فترة التدريب تشكل إضافة علمية مهمة ستسهم في تحسين دقة البيانات الوبائية وتوجيه التدخلات الصحية بناءً على الأدلة العلمية

بدوره استعرض المدير التنفيذي للمعهد الوطني للصحة العامة، الدكتور عبدالله بن غوث، البيان الوبائي للفترة 2022 – 2025م، متناولاً أبرز المؤشرات الصحية ومسار التغير الوبائي والتحديات والفرص المتاحة لتحسين نظام الترصد في المرحلة القادمة.

من جانبه حثّ الدكتور أحمد قائد، من مكتب منظمة الصحة العالمية بعدن، الخريجين على تطبيق ما تلقوه من مفاهيم ومعارف على أرض الواقع ونقلها إلى زملائهم في مواقع العمل بما يعزز من بناء قدرات الفرق الصحية في المحافظات كافة.

وفي كلمة الخريجين، أكد الدكتور محمد الشعيبي، التزامه وزملائه بترجمة مخرجات الدورة في أعمالهم اليومية، والعمل على تعزيز كفاءة وإجراءات الترصد الوبائي بما يسهم في رفع مستوى الجاهزية والاستجابة للمخاطر الصحية.

وقدّم المتدربون خلال الحفل عددًا من الدراسات العلمية والبحثية الميدانية التي تناولت جوانب مختلفة من علم الوبائيات، واشتملت على توصيات عملية يمكن أن تشكل مرجعًا لصناع القرار في الوزارة.

وفي ختام الفعالية جرى تكريم المشاركين في الدورة والقائمين عليها تقديرًا لجهودهم خلال فترة التدريب.

إطلاق دراسة وطنية تكشف فجوة المساواة ومخاطر العنف الرقمي ضد النساء

عدن/خاص :

أعلن في العاصمة المؤقتة عدن عن نتائج الدراسة الوطنية الواسعة حول الأعراف الاجتماعية الجندرية وتأثيرها على أمن النساء في اليمن والتي نفذها على مدى عام كامل مركز المرأة للبحوث والتدريب بجامعة عدن بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان واستهدفت عشر محافظات يمنية وجاء هذا الإعلان ضمن فعاليات الحملة الدولية 16 يوماً لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي تحت شعار (اتحدوا لإنهاء العنف الرقمي ضد جميع النساء والفتيات) وبمشاركة نخبة واسعة من الباحثين والقيادات النسوية من مختلف المحافظات.

وخلال الفعالية استعرض الفريق البحثي أبرز نتائج الدراسة التي أكدت استمرار تأثير الأعراف الاجتماعية الجندرية على مكانة النساء في اليمن وقدرتهن على الوصول إلى الحقوق والخدمات الأساسية بما يضاعف من حالات العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي والزواج المبكر والحرمان من الميراث، كما أوضحت الدراسة أن النزاع المسلح فاقم فجوات عدم المساواة ورفع عدد النساء والفتيات المعرضات للعنف إلى أكثر من 6.2 مليون إلى جانب افتقار 90 % من المناطق الريفية لخدمات الحماية وأظهرت النتائج تباينات واضحة بين المحافظات حيث يميل 72 % من سكان المحافظات الشمالية إلى حصر دور المرأة في المهام المنزلية فيما عبر 58.8 % من سكان عدن عن تأييدهم لمشاركتها في الحياة العامة مشيرةً إلى إدراك شريحة واسعة من المشاركين لآثار الأعراف الجندرية التي ما تزال تستخدم لتبرير العنف باعتباره "وسيلة للتأديب كما تضمنت الدراسة توصيات شاملة للفئات الأكثر هشاشة، شملت النساء النازحات والمهمشات والمطلقات والأرامل وذوات الإعاقة والمراهقات والدعوة لإعداد استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة العنف ضد النساء.

وفي ختام الفعالية القى رئيس الجامعة كلمة عبر من خلالها عن سعادته بنتائج الدراسات التي قدمها مركز المرأة بجامعة عدن مشيدًا بالشراكة الفاعلة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ممول هذا المشروع مؤكدًا أن الجامعة تتطلع إلى مزيد من هذه الشراكات الساعية إلى تنفيذ الأنشطة والدراسات العلمية التي يمكن الاستفادة منها في مناصرة المرأة وتعزيز حقوقها وأكد أن ديننا الإسلامي الحنيف يحث على الرفق بالمرأة وحسن التعامل معها، داعيًا إلى العمل المشترك ونشر ثقافة المساواة ونبذ العنف ضد النساء، معبرًا عن شكره لجميع المؤسسات المشاركة في هذا المشروع العلمي والبحثي المتميز.

بدوره تحدث السيد فرنسيسكو ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن عن ضمان الحقوق والخيارات المتاحة للجميع ودور الصندوق في دعم مثل هذه المشاريع لما لها من أهمية على واقع النساء والفتيات متطرقًا إلى جرائم العنف الرقمي الإلكتروني وآثارها المتصاعدة وعبر عن اهتمامه بالدراسة وتطلعه إلى استخدام نتائجها لوضع سياسات وقوانين للحد من هذا النوع من العنف، مؤكدًا إمكانية تغيير الأعراف الاجتماعية عبر السلوك الفردي والعمل المجتمعي المشترك وأشار إلى توجه الصندوق للعمل مع الجهات الفاعلة على ترجمة نتائج الدراسة وتحفيز الشراكات لإطلاق مشاريع أكبر مستعرضًا لمحة عن الحملة العالمية وأهدافها لتعزيز حماية النساء.

من جانبها عبرت الدكتورة هدى علي علوي مدير مركز المرأة للبحوث والتدريب عن شكرها وتقديرها لصندوق الأمم المتحدة للسكان الداعم الفني والممول لهذه الدراسات معتبرة إياها من أنجح الدراسات التي تتصدى للأعراف الاجتماعية وتسهم في تخفيف الفجوة وتحقيق العدالة الاجتماعية بعيدًا عن المغالاة في حقوق النساء مؤكدة أن المركز بذل جهودًا كبيرة وشفافة مع مختلف الأطراف بهدف الوقوف على المشكلات والتحديات ووضع حلول عملية تساعد في الحد من العنف ضد النساء وتحسين الواقع الاجتماعي.

كما تضمنت الفعالية حلقة نقاش واسعة حول تغيير الأعراف الاجتماعية الضارة وإنهاء العنف، وسبل مناهضة العنف الرقمي بالإضافة إلى حوار تفاعلي قدم فيه المشاركون رؤاهم حول الحلول العملية المقترحة وشهدت الفعالية كذلك عددًا من الأنشطة الفنية والموسيقية التي حملت رسائل داعمة لقضايا المرأة إلى جانب معرض فني ضم لوحات تناولت قضايا النساء ورسائل مناصرة لحقوقهن.

وفي ختام الفعالية أكد المشاركون أن هذه الدراسات والحوارات تمثل خطوة مهمة نحو بناء وعي مجتمعي يعزز حماية النساء ويحد من الأعراف التي تكرس التمييز والعنف، مشددين على ضرورة استمرار التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والجهات الدولية والمحلية لترجمة النتائج إلى سياسات وبرامج عملية تسهم في تمكين المرأة وتحسين واقعها في مختلف المحافظات، كما عبروا عن تطلعهم إلى توسعة مثل هذه المبادرات البحثية وتعزيز الجهود المشتركة لإحداث تغيير مستدام ينعكس إيجابًا على مستقبل اليمن وأجياله القادمة.